العلاقات العراقية- الروسية
(٢٠١٤- ٢٠١٨)

م.م. حسام محمد خضير (*)
husam.chik@yahoo.com

المُلخص

إن روسيا الإتحادية كانت وما تزال تسعى لبناء علاقات ودية ومتينة مع العراق، وتحرص على ديمومة هذه العلاقات من خلال المرونة والدبلوماسية في التعامل مع الأزمات والقضايا التي تثير قلق الدول في المنطقة وفي مقدمتها العراق. فروسيا كانت تدعم العراق بإستخدام عضويتها في مجلس الأمن الدولي وذلك برفضها للعقوبات الصارمة والقرارات المجحفة بحق العراق كشعب ودولة. والأمر لا يختلف اليوم كثيرا بالنسبة للعراق وروسيا الإتحادية، وما يجسد هذا الطرح هو التعاون الثنائي الفاعل بين الجانبين، لا سيما في مجال الطاقة والمجال الأمني ومكافحة الإرهاب. فلم تتوانى روسيا عن الوقوف إلى جانب العراق في مرحلة الحرب ضد تنظيم داعش الإرهابي، بل قامت بتزويد الحكومة العراقية بالتقنية العسكرية المتطورة، فضلاً عن تبادل المعلومات الإستخباراتية المهمة وتقديم الإستشارات الضرورية. وبذلك يمكن القول بأن العلاقات العراقية – الروسية غالباً ما أتسمت بالإيجابية، وهذا ينطلق من واقع التناغم الجيد بين السياستين الخارجيتين لكل من العراق وروسيا الإتحادية.

(*) مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية–جامعة بغداد.

THE IRAQI - RUSSIAN RELATIONS (2014 – 2018)

Ass. Lec. Husam Mohammed Khudhair
Center for Strategic and International Studies/ University of Baghdad

Abstract

The Russian Federation has been and continually seeking to build friendly and strong relations with Iraq, and they are keen to maintain these relations through full flexibility and transparent diplomacy in dealing with crises and issues that concern countries in the region, especially Iraq. Russia has consistently supported Iraq by using its membership of the UN Security Council and rejecting strict sanctions and unjust decisions against the people of Iraq and their country. The relations between Iraq and the Russian Federation today is not different than before, as there is effective cooperation between the two countries, especially in the energy and security field and the fight against terrorism. In addition, Moscow did not hesitate to stand by Baghdad in the war against ISIS also, provided the Iraqi government with advanced military technology, as well as exchanging important intelligence and providing the necessary consultations. Through this, it shows the Iraqi - Russian relations have often been positive and based on the reality of good harmony between the two foreign policies of Iraq and the Russian Federation.

المُقدمة

تُعد العلاقات بين العراق وروسيا الإتحادية من العلاقات الثنائية العريقة في تأريخ البلدين. فروسيا بلد صديق للعراق منذ عقود طويلة. وهذه العلاقات أخذت طابع الحلفاء الإستراتيجيين، إن صح التعبير، قبل عام ٢٠٠٣، لكن الوضع لم يبقى على ما كان عليه قبل هذه الحقبة، وذلك لأن الظروف السياسية في العراق وظهور قوى دولية أخرى مُنافسة على الساحة العراقية كالولايات المُتحدة الأمريكية، كل هذه العوامل قد غيرت كثيراً من مسار العلاقات العراقية – الروسية. فلم يعد بإستطاعة روسيا الإتحادية المضي قُدُماً في مجالات الإستثمار والنفط والطاقة في العراق في ظل وجود القوات الأمريكية، بالمقابل غيرت السياسة الخارجية العراقية وجهة البوصلة بعيداً عن روسيا الإتحادية وذلك بفعل

الضغوطات الأمريكية على السلطة الحاكمة في العراق. ومع مرور الوقت، أصبح العراق يدرك الخطر الإقليمي والدولي الذي يُحيط به والذي تمثل بتوافد الجماعات الإرهابية المُسلحة إلى أراضيه، وكان من أعنفها وأشدها شراسة تنظيم داعش الإرهابي الذي أخذ ينشر القتل والخراب في عموم البلاد في ظل تباطؤ بعض القوى الدولية والإقليمية لتقديم الدعم اللازم للقضاء على هذه الآفة التي باتت تبيد الإنسانية في مجتمعات المنطقة. وقد كان لروسيا الإتحادية دور بارز في مجال مكافحة الإرهاب في العراق من خلال توفير الدعم للحكومة العراقية وتسليح القوات بالتقنيات العسكرية الحديثة، وكذلك تقديم المعلومات الإستخباراتية اللازمة بهذا الشأن.

أولاً: أهمية البحث: تكمن أهمية البحث في الأثر الإيجابي الكبير الذي يتركه التعاون الثنائي الفاعل بين العراق وروسيا الإتحادية، لا سيما في مجال مكافحة الإرهاب. الأمر الذي يؤكد ضرورة تفعيل الكثير من الإتفاقيات مع روسيا الإتحادية المُتعلقة بتطوير القطاعات العسكرية العراقية وتجهيزها بأحدث التقنيات لكي لا يتكرر سيناريو تنظيم داعش الإرهابي في العراق.

ثانياً: إشكالية البحث: يُمكن تحديد إشكالية البحث من خلال طرح التساؤل الآتي: ما طبيعة العلاقات العراقية – الروسية خلال المدة (٢٠١٤ – ٢٠١٨)؟ وما مدى فاعلية هذه العلاقات؟

ثالثاً: الهدف من البحث: إن الهدف من البحث هو أن نبين طبيعة العلاقات بين العراق وروسيا الإتحادية في أخطر وأصعب مرحلة مرت بتأريخ العراق، ألا وهي مرحلة السيطرة الإرهابية المُتمثلة بتنظيم الدولة الإسلامية على أجزاء واسعة من أراضي العراق، وما هي المساعدات التي قدمتها موسكو للعراق في ظل تلك الظروف الحرجة؟

رابعاً: فرضية البحث: تنطلق فرضية البحث من إن روسيا الإتحادية تعكس الكثير من المصداقية في سياستها تجاه العراق ومساندته في مكافحة الإرهاب.

خامساً: مناهج البحث: إعتمدنا في البحث على المناهج الأتية: المنهج التاريخي والمنهج الوصفي ومن ثم المنهج التحليلي. وذلك سعياً منا للوصول إلى حصيلة إستنتاجات نوعية وفي نفس الوقت موجزة ومبسطة بطرحها لموضوع الدراسة.

سادساً: هيكلية البحث: يتألف البحث من مقدمة ومبحثين مدرجين أدناه وخاتمة وإستنتاجات:

١. المبحث الأول: نظرة تأريخية في العلاقات بين العراق وروسيا الإتحادية: سوف نستعرض في هذا المبحث طبيعة العلاقات العراقية – الروسية منذ بداية العقد الأخير من القرن المُنصرم أي مرحلة ما بعد الإنهيار السوفيتي وولادة روسيا الإتحادية كقوة وريثة للإتحاد المذكور بعيداً عن الخوض في الحقبة السوفيتية والتي شملتها العديد من الدراسات والبحوث المحلية والخارجية السابقة.

٢. المبحث الثاني: العلاقات العراقية – الروسية في مرحلة ما بعد عام ٢٠٠٣: سنتناول في هذا المبحث إستراتيجية روسيا الإتحادية تجاه العراق بعد العام ٢٠٠٣ في ظل التواجد الأمريكي في المنطقة، وكيف تعاملت روسيا الإتحادية مع السياسة الأمريكية التي تتعمد تجاهل الرأي الروسي الخاص بالشأن العراقي، ومن ثم تم توضيح الدور الروسي في مكافحة الإرهاب في العراق خلال عهد رئيس الوزراء العراقي حيدر العبادي، وتقديم المساعدة في مجال التسليح والتقنية العسكرية لمساندة القوات العراقية في حربها ضد تنظيم داعش الإرهابي في ذلك الوقت.

وقد إرتأينا إعتماد الهيكلة الحالية للبحث كونها الأنسب (من وجهة نظرنا) لطرح موضوع العلاقات العراقية – الروسية خلال المدة (٢٠١٤ – ٢٠١٨)، تلك السنوات التي شهدت مشكلات أمنية كبيرة في العراق، مما دفع الأخير إلى توجيه مساعيه وإهتمامه صوب الجانب الأمني والعسكري وإعطائه الأولوية على حساب الجوانب الأخرى.

المبحث الأول: نظرة تأريخية في العلاقات بين العراق وروسيا الإتحادية

أولاً: السياسة الروسية تجاه العراق منذ عام ١٩٩١

باتت ملامح التغيير في النظام العالمي تتأكد منذ منتصف الثمانينيات من القرن الماضي بفعل العديد من العوامل والأسباب والتي كانت من أهمها، الوضع الداخلي المتأزم للإتحاد السوفيتي، وأزمة النظام الغربي وتطوره المطرد والمُتسارع، فضلاً عن التسابق التكنولوجي بين دول العالم بهدف الوصول إلى الأغراض الإستراتيجية التي من شأنها أن تحقق الهيمنة الدولية، وقد تجسدت ملامح التغيير في إنهيار الإتحاد السوفيتي وبذلك إتَّجه النظام العالمي إلى مسار أحادي القطبية بإنفراد الولايات المُتحدة الأمريكية على الساحة الدولية كقوة قائدة للمعسكر الغربي والعالمي من خلال هيمنتها على الأمم المُتحدة والكثير من المنظمات الدولية الأخرى المؤثرة إقليمياً ودولياً[١] .

أما بالنسبة للعراق، فقد شهدت بداية عقد التسعينيات من القرن المنصرم تحولات كبيرة في ميدان العلاقات الدولية، ولعل من أبرز هذه التحولات في تلك المرحلة هو ما نتج عن دخول القوات العراقية للكويت ونشوب ما سُمّي بـــــــ "حرب الخليج الثانية" والتي على أثرها فرض على العراق الحصار الإقتصادي، وفرض مناطق الحظر الجوي، وصدور ما يقارب ٥٣ قراراً عن مجلس الأمن الدولي بخصوص العراق، في الوقت الذي كانت فيه الولايات المُتحدة الأمريكية تستغل غياب القطب الآخر المتمثل بالإتحاد السوفيتي، وظهور دولة روسيا الإتحادية كوريث للإتحاد المذكور، وتبني روسيا النظام الرأسمالي، وتولي التيار الليبرالي للسلطة والذي بدوره كان يسعى من أجل التقرب إلى الولايات المُتحدة الأمريكية والدول الغربية، وبفضل هذه العوامل تمكنت الولايات المُتحدة الأمريكية من إستخدام مجلس الأمن الدولي حسب ما تقتضيه مصالحها وسياستها الدولية في إصدار سلسلة طويلة من القرارات بشأن العراق بما في ذلك إستخدام القوة العسكرية[٢] .

أتسمت المرحلة ما بعد عام ١٩٩٣ بالحذر النسبي من الجانب الروسي وعدم الإنقياد التام للإرادة الأمريكية ومطالبها، وكان هناك تغيير واضح في الموقف الروسي تجاه العراق

والذي بات يأخذ منحنى أكثر جدية وإيجابية نوعاً ما عن سابقه، وقد تجلى هذا التغيير في الموقف الروسي المُستقل على نظيره الأمريكي أثناء الأزمة العراقية في نوفمبر / تشرين الثاني عام ١٩٩٤ عندما قامت روسيا الإتحادية بمعارضة محاولة الولايات المتحدة الأمريكية الرامية إلى إستخدام القوة العسكرية ضد العراق من خلال مساعيها داخل مجلس الأمن الدولي لإضفاء الشرعية على قراراتها، إذ عملت روسيا الإتحادية آنذاك جاهدة من أجل عرقلة هذه المساعي الأمريكية وإحتواء الأزمة بسلمية تامة، فقد وجدت روسيا الإتحادية في هذه الأزمة فرصة سانحة لإثبات كيانها وإسترجاع مكانتها على الصعيد الدولي بعد إنهيار الإتحاد السوفيتي وبذلك وجهت رسالة للعالم بأن السياسة الروسية قد تتعارض وتختلف عن السياسة الأمريكية وتوجهاتها[٣] . فقد كانت روسيا الإتحادية حليفاً إستراتيجياً للعراق، وكانت تبدي تعاطفاً كبيراً تجاه العراق طوال فترة التسعينيات من القرن الماضي، فعلى الرغم من أنَّ الإتحاد السوفيتي تحت ضغوطات إرتبطت جزئياً بظروف تفككه كان قد أعلن رفضه للإجتياح العراقي للكويت في آب / أغسطس عام ١٩٩٠، ومطالبته للعراق الإنسحاب من الكويت، وتأييده للتحالف الدولي داخل مجلس الأمن ضد العراق سياسياً ودبلوماسياً، وموافقته على فرض عقوبات إقتصادية على العراق لإجباره نحو الإنسحاب من الكويت، إلا أنَّ روسيا الإتحادية أيدت رفع هذه العقوبات، إذ شهدت المدة التي أعقبت الغزو العراقي للكويت تحولاً نسبياً في الإستراتيجية الروسية تجاه العراق، وقد إتخذ هذا التأييد الروسي للعراق بعدين أساسيين: الأول، السعي إلى تخفيف حدة العقوبات المفروضة على العراق منذ آب / أغسطس ١٩٩٠ تمهيداً لرفعها، ، فضلاً عن ذلك فقد أدانت روسيا الإتحادية الضربات الجوية التي شنتها الولايات المُتحدة الأمريكية وبريطانيا على العراق في كانون الثاني / يناير وحزيران / يونيو ١٩٩٣، أما البُعد الثاني فقد تمثل في خرق روسيا الإتحادية ومعارضتها للإجماع الدولي في أيلول / سبتمبر ١٩٩٧ عندما إمتنعت عن التصويت على قرار مجلس الأمن الدولي والذي تضمن تحميل العراق المسؤولية الكاملة بشأن تأخير بيع النفط، إذا كان الرأي الروسي مخالف تماماً للرأي الدولي، لذلك أعزت

روسيا السبب في هذه الأزمة إلى لجنة العقوبات الدولية وألقت بالمسؤولية عليها، كما عارضت روسيا الإتحادية مشروع "العقوبات الذكيَّة"[□] المُقترح في مجلس الأمن الدولي، إذ أنها رأت في هذا المشروع البريطاني المدعوم من الولايات المُتحدة الأمريكية "مشروعاً أحادي الجانب" كونه تضمن فرض نظام جديد للعقوبات على العراق إشتمل فقط على بنود للتضييق على العراق ولم يتطرق للبرامج العسكرية للعراق أو فقرات تخص موضوع رفع العقوبات عنه، وأدانت روسيا الإتحادية الهجمات الأمريكية على العراق في كانون الأول / ديسمبر ١٩٩٨، وقامت موسكو في أيلول / سبتمبر ٢٠٠٠ بإستئناف رحلاتها الجوية المُباشرة إلى بغداد في تحدٍّ واضح للحظر الأمريكي والعزلة التي كانت الولايات المُتحدة الأمريكية تحاول فرضها على العراق، كما شجبت روسيا الغارة الجوية الأمريكية على العراق في شباط / فبراير ٢٠٠١[٤]. وقد تأكَّد الطموح الروسي بالتغيير وعدم الرضوخ للإرادة الأمريكية بعد مجيء الرئيس (فلاديمير بوتين) إلى سدة الحكم والذي شدد على ضرورة أن تؤدي روسيا الإتحادية دوراً مهماً وفاعلاً من أجل إعادة بناء مكانة روسيا على الساحة الدولية، كما تبنى الرئيس الروسي عقيدة جديدة في السياسة الخارجية الروسية من خلال رسم خارطة طريق تضمنت ملامح جديدة للنظام الدولي عن طريق سعيه إلى إستعادة الدور الروسي في الجوار القريب والبعيد وذلك برفضه النفوذ الأمريكي المطلق في المنطقة والتدخل في الشؤون الداخلية الروسية، وتسمية روسيا الإتحادية كدولة من الدرجة الثانية على الصعيد الدولي تخضع للقرارات الأمريكية والغربية، وبذلك تمكن من تحقيق النظام والإستقرار الداخلي للبلاد وإبراز روسيا كدولة لا يقل شأنها نسبياً عن سابقتها الإتحاد السوفيتي[٥].

مما تقدم يمكن القول بأن السياسة الروسية تجاه العراق في عقد التسعينيات من القرن الماضي وبداية القرن الحالي كانت تفتصر على الرفض اللفظي (غير المُنتج) تجاه سياسة الولايات المتحدة الأمريكية نحو العراق. فلم يكن هنالك رادع ملموس والذي بدوره يُمكّن العراق من تخطي الأزمات أو الحد منها. فكانت الولايات المتحدة الأمريكية تصنع وتفعل

ما تشاء في المنطقة عموما والعراق على وجه التحديد دون الأخذ بنظر الإعتبار أراء الدول الأعضاء في مجلس الأمن الدولي وفي مقدمتها روسيا الإتحادية.

ثانياً: الموقف الروسي من الحرب على العراق عام ٢٠٠٣

عبَّر سفير روسيا للمهمات الخاصة (نيكولاي كارتوزوف) عن الموقف السلبي لبلاده تجاه التهديدات الأمريكية ضد العراق، وذلك بتحذيره الولايات المتحدة الأمريكية والعالم الغربي بأنه إذا تم توجيه ضربة إلى العراق فإن ذلك سيؤدي إلى عواقب وخيمة في المنطقة، كما دعا وزير الخارجية الروسي آنذاك (إيغور إيفانوف) خلال زيارته للعراق في نوفمبر / تشرين الثاني من العام ٢٠٠٠ إلى تخفيف الضغوط الدولية على العراق وضرورة إيجاد وسائل بديلة للتعامل مع الأزمات بهدف الوصول إلى تسوية عادلة للوضع في العراق، كما رفض الرئيس الروسي فلاديمير بوتين مفهوم ((محور الشر)) الذي أطلقه الرئيس الأمريكي جورج بوش في وصفه للعراق وإيران وكوريا الشمالية، وهددت روسيا بإستخدام الفيتو في مجلس الأمن في حال لجوء الولايات المُتحدة الأمريكية إلى الأمم المتحدة لشن الحرب على العراق، ومن ثمَّ أسهمت روسيا في إقامة محور روسي – فرنسي – ألماني معارض للحرب الأمريكية على العراق في فبراير / شباط من العام ٢٠٠١، إذ تبنت القيادة الروسية موقفاً سياسياً تجاه العراق مفادهُ: إن القضية العراقية يمكن أن تُحل عن طريق القنوات الدبلوماسية الفاعلة والإبتعاد عن الحلول العسكرية من منطلق عدم وجود الأدلة التي تدين العراق بالإرهاب وتورطه في أحداث ١١ سبتمبر / أيلول من العام ٢٠٠١[٦].

ومن هنا بدأت العلاقات بين روسيا الإتحادية والولايات المتحدة الأمريكية تمر بإختبار حقيقي جديد للمرة الأولى منذ ١١ سبتمبر / أيلول من العام ٢٠٠١ بعد إصرار الأخيرة على شن الحرب ضد العراق وتغيير النظام الحاكم فيه آنذاك ، ويعزى ذلك إلى حدوث إختلاف في أجندات السياسة الخارجية وتضارب المصالح الإقتصادية الأمريكية والروسية بشكل واضح، إذ تخشى روسيا من أن الحرب على العراق قد تؤدي إلى زعزعة الوضع غير المُستقر سلفاً في المناطق المتاخمة لحدودها كبلاد القوقاز وآسيا والوسطى، وخوفها من إنتشار

حالة التمرد بين المُسلمين الروس في تلك المناطق وفي مقدمتهم الشيشان[٧]. كما ويُمكن تفسير هذا السلوك الروسي المعارض للسياسة الأمريكية تجاه العراق والرافض لشن أي عمليات عسكرية أمريكية في المنطقة بعدة إعتبارات إستراتيجية وإقتصادية لعل من أهمها: خشية الروس من وجود قوات أمريكية ضخمة على مقربة من التخوم الجنوبية لروسيا الإتحادية؛ القلق الروسي المتنامي حيال الهيمنة الأمريكية المطلقة على إمدادات الطاقة في منطقة الخليج العربي ومن ثم التحكم في سوق النفط العالمية؛ فضلاً عن التداعيات المحتملة التي تولدها الحرب والتي من الممكن أن تنعكس على الميزان الإستراتيجي في منطقة الخليج العربي[٨] .

فروسيا الإتحادية كانت في مقدمة الدول الرافضة للإحتلال الأمريكي للعراق، وقد أعلنت عن رفضها هذا بصورة علنية وصريحة داخل مجلس الأمن الدولي عندما عارضت مشروع القرار الأمريكي الذي كان يهدف إلى تخويل الولايات المتحدة الأمريكية وإعطائها الحق في إستخدام القوة ضد العراق تحت مظلة الأمم المُتحدة وبذلك يخرج السلوك الامريكي من نطاق الشرعية الدولية ويؤكد الصبغة الإستعمارية بالإحتلال الأمريكي – البريطاني للعراق عام ٢٠٠٣ والذي أصبح إحتلالاً مُستنكراً على الصعيد الدولي رسمياً وشعبياً، وعلى الرغم من أن الموقف الروسي لم يحل دون تنفيذ الولايات المُتحدة الأمريكية مشروعها وغزوها للعراق بيد أنه كان موقفاً هاماً من الناحية السياسية والدبلوماسية، ومما أكد هذا الموقف وثباته هو مطالبة الرئيس الروسي فلاديمير بوتين بعد إكتمال الغزو بأن تستأنف لجان التفتيش الدولية عملها بالبحث عن أسلحة الدمار الشامل في العراق ومن ثم تعلن توصياتها النهائية، إلا أن الولايات المُتحدة الأمريكية رفضت ذلك قطعياً ودعت إلى إنهاء نشاط هذه اللجان[٩] .

خلافاً لما سبق ذكره، يرى آخرون بأن روسيا لعبت دور مزدوج وضبابي تجاه الأزمة العراقية – الأمريكية وذلك سعياً منها للحفاظ على علاقتها بالولايات المُتحدة الأمريكية من جهة، ودعم مصالحها المتنامية في الشرق الأوسط والعراق من جهة ثانية، فروسيا

الإتحادية كانت قد سلكت طريق المناورة بحذر في المدة التي تبين خلالها أن الغزو الأمريكي للعراق بات أمراً لا مفر منهُ، وذلك لأن المصالح الروسية في العراق سواء في حقل النفط، وهو السلعة الإستراتيجية ذات القيمة الكونية والمُستقبلية، أو في مجال التسلح والذي يُعد هو الآخر مجالاً حيوياً ذي بُعد إستراتيجي ومُستقبلي، كانت الدافع الرئيس الذي إنبثقت منه مواقف روسيا الإتحادية المُعارضة للسياسة الأمريكية تجاه العراق، إلا أن روسيا، في الوقت نفسه، كانت تُدرك جيداً أهمية علاقاتها مع الولايات المُتحدة الأمريكية على الصعيد الإستراتيجي والتي قد تتعرض للتراجع إذا ما وضعت على المحك العراقي، وقد تجسد هذا التناقض والغموض في السياسة الروسية تجاه الأزمة العراقية – الأمريكية من خلال تصويت الروس لمصلحة القرار المرقم ١٤٤١ الذي فسح المجال أمام الولايات المُتحدة الأمريكية لغزو العراق والذي كان بمثابة صدمة إذا ما تم مقارنته بالمواقف اللفظية الروسية المُعلنة مُسبقاً، كما صوتت روسيا الإتحادية لمصلحة القرار المرقم ١٤٤٣ والذي أضفى الشرعية لإحتلال وإدارة العراق من قبل الولايات المُتحدة الأمريكية وبريطانيا[١٠] .

يمكننا القول بأنّ الحرب الأمريكية على العراق كانت حتمية ولا مجال للرجعة في القرار الأمريكي المهيمن على مجلس الأمن الدولي. فروسيا كانت تدرك جيداً أبعاد الإحتلال الأمريكي للعراق وما سيولده من تداعيات خطيرة تؤثر سلباً على الإقتصاد والأمن القومي الروسي. ومن هذا المُنطلق أخذت السياسة الروسية تعمل بمبدأ التجاهل النسبي تجاه قضية الحرب على العراق، وبدأت تعمل على البحث من أجل إيجاد الحلول الدبلوماسية البديلة والتي بدورها لا تزج بروسيا في مستنقع العزلة عن العالم والمنطقة، إذ أن روسيا تتطلع إلى إنعاش إقتصادها الضعيف من خلال إستثمار عقود النفط والطاقة في بلدان ريعية كالعراق وغيره في المنطقة، وبما أن العراق قد دخل حينها في ظل تصرف الولايات المتحدة الأمريكية، فكان لابد للروس من تقبل النظام الجديد ومسايرته بالصورة التي تخدم المصالح الروسية.

المبحث الثاني: العلاقات العراقية - الروسية في مرحلة ما بعد عام ٢٠٠٣

أولاً: الإستراتيجية الروسية تجاه العراق في ظل الإحتلال الأمريكي

سعى الرئيس الروسي (فلاديمير بوتين) منذ مجيئه إلى السلطة في يناير / كانون الثاني من العام ٢٠٠٠ إلى تعميق الوجود الأورآسي لروسيا الإتحادية وذلك من خلال طرحه عدة أفكار ومبادئ جديدة والتي عرفت فيما بعد بأسم "مبدأ بوتين" بعد أن أدرك الأخير الخسارة الإستراتيجية للولايات المُتحدة الأمريكية في العراق وأفغانستان، ومن هذا المنطلق عمل الرئيس الروسي جاهداً من أجل إعادة الروح للكرملين في المجالين الدبلوماسي والإستراتيجي وإظهارهُ كقوة إقليمية ودولية فاعلة ومؤثرة، مُستغلاً بذلك عدم المصداقية في الإستراتيجية الخارجية الأمريكية وغياب السلطة الأخلاقية للبيت الأبيض، ويعود هذا التحول في الإستراتيجية الروسية وولادة المبدأ البوتيني إلى عوامل كثيرة، لعل من أبرزها هو تهميش الدور الروسي من قبل الولايات المُتحدة الأمريكية، وعدم إكتراث الأخيرة بالمُعارضة الروسية لغزو العراق في مارس / آذار من العام ٢٠٠٣[١١] . لذلك عملت روسيا الإتحادية في عهد الرئيس بوتين ومنذ السنوات ٢٠٠٣ – ٢٠٠٤ إلى إعادة ترتيب أوراقها وترميم علاقاتها في منطقة الشرق الأوسط وذلك بعد إن لاحظت وجود فرصة سانحة ونافذة للتسلل وتعميق علاقاتها وتعزيز نفوذها ومصالحها في هذه المنطقة من خلال بناء علاقات إيجابية مع كل اللاعبين، فضلاً عن أن منطقة الشرق الأوسط تمثل الكثير بالنسبة لروسيا الإتحادية وذلك إنطلاقاً من أهمية هذه المنطقة للأمن الروسي في موضوع الطاقة وفي المجالات البارزة للتجارة الروسية كتصدير الأسلحة والتكنولوجيا الأمنية، لا سيما بعد أن أخذت روسيا تندمج وتشارك في سوق السلاح الدولي إلى جانب الولايات المُتحدة الأمريكية والدول الغربية، ناهيك عن تصدير المفاعلات والتكنولوجيا النووية إلى دول هذه المنطقة[١٢] .

إنَ العراق يُشكل نقطة مهمة للتوجهات الروسية في الشرق الأوسط، لا سيما وأن الفعل وتوجه السياسة الخارجية الروسية بدأت توازن بحكمة بين المخاطر الناتجة عن حالة عدم الإستقرار الذي تعانيه هذه المنطقة بشكل عام والعراق وعلاقته بالولايات المُتحدة على وجه الخصوص أي تحديد المخاطر الناجمة عن وجود النفوذ العسكري في منطقة الخليج العربي، منطقة المصالح الإقتصادية حسب المنظور الروسي، فروسيا ترى بأنَّ العراق مفتاحاً يمكنها من تحقيق مكاسبها في الشرق الأوسط من خلال إتباعها سياسة برغماتية مصلحية في هذه المنطقة، لذلك كانت تؤكد بإستمرار على ضرورة إنسحاب القوات الأمريكية من الأراضي العراقية، وتحديد جدول زمني لإنسحاب القوات الأجنبية من العراق، لأنه كان من الصعب تصور فرصة لتعاون عسكري بين العراق وروسيا الإتحادية في ظل الإحتلال الامريكي للعراق، كما رفضت روسيا بصورة قطعية مشاركة أية قوات روسية لحفظ السلام في العراق، على الرغم الطلب الصريح بهذا الشأن والذي قدمه وزير الخارجية العراقي آنذاك (هوشيار زيباري) خلال زيارته إلى موسكو في تموز ٢٠٠٤[١٣] .

وقد لخص وزير الخارجية الروسي آنذاك (يفغيني بريماكوف) طبيعة الرؤية الروسية نحو القضايا العالقة والأزمات في منطقة الشرق الأوسط وذلك من خلال تأكيده على صحة فرضيات ومواقف روسيا الإتحادية تجاه المنطقة بعد أن أثبتت التطورات المرتبطة بسياسة الولايات المُتحدة الأمريكية في العراق فشل سياسة الإعتماد على إستخدام القوة العسكرية لفرض الهيمنة والنفوذ الأمريكي، كما أشار بريماكوف إلى أن روسيا كانت قد حذرت مراراً الولايات المُتحدة الأمريكية بخطورة هذا المدخل والتداعيات التي قد تترتب نتيجة السياسة الأمريكية الخاطئة تجاه العراق، إذ أن روسيا الإتحادية كانت تدعوا إلى ضرورة التعامل مع كل الأزمات في المنطقة ومن ضمنها العراق بشكل سياسي دبلوماسي، وإطلاق حوار وطني شامل من أجل التوصل إلى وفاق وطني يشمل جميع الأطراف السياسية بالتنسيق والتعاون مع الأمم المُتحدة والمُنظمات العربية المعنية، وكذلك الدول المجاورة للعراق وفي مقدمتها سوريا وإيران[١٤] .

إتّضحت معالم التوجهات الروسية الجديدة الرامية للعودة إلى منطقة الشرق الأوسط، وإعادة تفعيل علاقاتها مع دول العالم العربي بعد أن شهد شهر فبراير / شباط من العام ٢٠٠٨ إعادة إحياء عمل اللجنة العراقية – الروسية المُشتركة للتعاون التجاري والإقتصادي والعلمي – التقني، فضلاً عن إنطلاق مرحلة جديدة تضمنت زيارات رسمية متبادلة بين العراق وروسيا الإتحادية والتي توجت بقيام رئيس الوزراء العراقي آنذاك (نوري المالكي) بزيارة العاصمة الروسية (موسكو) للمدة ٩–١١ أبريل / نيسان من العام ٢٠٠٩ والذي كان قد ترأس وفد ضخم من المسئولين العراقيين، كان من أبرزهم: وزراء الخارجية والدفاع والكهرباء، وممثل عن وزارة النفط، والعديد من الخبراء والمُستشارين، وقد نتج عن اللقاءات الثنائية التي جرت بين الطرفين عقد إتفاقيات ثنائية في مجالات مختلفة من أجل تنشيط التعاون بين العراق وروسيا الإتحادية وتعزيزه، وفي المُقابل بادر الجانب الروسي بزيارة وزير الخارجية (سيرغي لافروف) إلى بغداد في شهر مايو / أيار من العام ٢٠١١ والتي من خلالها إلتقى بكبار المسئولين العراقيين وتم إجراء مباحثات مكثّفة بين الطرفين تضمنت دراسة سبل تطوير العلاقات الثنائية وتوطيدها في مختلف المجالات[١٥] .

على الرغم من كل المساعي الحكومية العراقية وتبادل الزيارات الرسمية بين مسؤولي العراق وروسيا الإتحادية ما بعد العام ٢٠٠٣ إلا أن ذلك لم يعكس الصورة الواضحة لطبيعة هذه العلاقات، ولم يتم التطرق إلى تفاصيل البنود التي تضمنتها الإتفاقيات الثنائية بين البلدين. علاوة على أن متابعة سير عمل هذه الإتفاقيات لم يكن بالمستوى المطلوب، لا سيما من الجانب العراقي الذي غالباً ما يبدي الأهمية القصوى لكيفية إبرام الإتفاقيات مع الدول الأخرى، ومن ضمنها روسيا، والمصادقة على بنودها على حساب المراحل التنفيذية الخاصة بهذه الإتفاقيات، الأمر الذي يؤدي إلى حدوث خروقات قانونية تضر العراق وتفقده الكثير من المصداقية بين دول العالم. وخير مثال على ذلك، ما شهدناه من فساد في عملية صفقة السلاح الروسي المُبرمة مع العراق، التي سنذكرها لاحقاً، والتي إستترفت

مبالغ مالية ليست بالقليلة بالنسبة لبلد يعاني من ضعف إقتصادي وهو في الوقت نفسه بأمس الحاجة إلى السلاح والتقنيات العسكرية المتطورة في ذلك الوقت.

ثانياً: العلاقات العراقية - الروسية (٢٠١٤-٢٠١٨)

في منتصف العام ٢٠١٤ تولى حيدر العبادي منصب رئيس الوزراء في العراق خلفاً لنوري المالكي. وقد شهد العراق في هذه المرحلة أزمات أمنية وإقتصادية وذلك على خلفية إحتلال تنظيم داعش الإرهابي(*) الإرهابي لمساحات كبيرة من الأراضي العراقية كالموصل وبيجي وسيطرته على مدن وقرى أخرى تابعة للمحافظات العراقية والتي عانت ما عانت من ويلات وبطش التنظيم الإرهابي المذكور. فكانت تلك المرحلة بمثابة إختبار حقيقي صعب أمام رئيس الوزراء الجديد الذي كان بأمس الحاجة إلى المساعدات الإقليمية والدولية للنيل من العصابات الإرهابية وإستعادة الأراضي المُحتلة، لا سيما بأن هذه المرحلة، كما ذكرنا، شهدت شحّه في الموارد المالية ونقص شديد في مخزون الدولة.

وقد سعى رئيس الوزراء العراقي حيدر العبادي لطلب يد العون من روسيا الإتحادية لمجابهة التنظيمات الإرهابية في العراق وشراء الأسلحة الروسية وتفعيل صفقات السلاح التي أُبرمت في عهد سلفه نوري المالكي وذلك بعد أن بدأ الشك يشوب الأوساط السياسية العراقية تجاه الولايات المُتحدة الأمريكية وجديّتها حول تسليح الجيش العراقي وإتمام الصفقات التي أبرمها الطرفان، علماً أن صفقة الأسلحة الروسية التي وقعت في عهد نوري المالكي خلال زيارته إلى روسيا في ١٢ تشرين الأول / أكتوبر من العام ٢٠١٢ كانت بقيمة ٤.٢ مليار دولار والتي أُثيرت حولها شبهات فساد كثيرة تدين كبار من المسؤولين في الدولة العراقية آنذاك، مما دفع القضاء العراقي إلى فتح التحقيقات بهذا الخصوص، ولكن بسبب عدم كفاية الأدلة تم إغلاق القضية في تشرين الثاني / نوفمبر من العام ٢٠١٤، وقد كان موضوع هذه الصفقة محور إهتمام أساس لدى رئيس الوزراء العراقي حيدر العبادي أثناء زيارته إلى موسكو في شهر أيار / مايو من العام ٢٠١٥ بعد تلبيته دعوة الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، إذ تضمنت هذه الصفقة شراء مروحيات هليكوبتر، وأسلحة

وتقنيات عسكرية مُتطورة، ومدرعات وأسلحة قنص، وتقنيات الرؤية الليلية والمُتوسطة وغيرها[١٦] . ومن الجدير بالذكر، أن رئيس الوزراء العراقي حيدر العبادي كان قدر صرح قبل يوم من مغادرته بغداد متوجهاً إلى موسكو إلى أن الأوضاع الحالية الحرجة في العراق تفرض البحث عن وسائل متعددة وبديلة للحصول على السلاح، وان للعراق الكثير من عقود التسلح المُبرمة مع روسيا الإتحادية، ولم تقتصر زيارة العبادي إلى روسيا على محور التعاون العسكري والتقني بين البلدين، بل تضمنت الإستثمارت الروسية في العراق، وكذلك التعاون الثنائي على الساحة الدولية بحسب ما أفاد به مُسبقاً المُتحدث بإسم رئيس وزراء العراق سعد الحديثي[١٧] .

وقد تجسد التعاون العراقي – الروسي في مجال مكافحة الإرهاب وعناصر تنظيم الدولة الإسلامية بتشكيل التحالف الرباعي الذي ضم أربع دول كان من ضمنها العراق وروسيا الإتحادية وسوريا وإيران، إذ كان المقر الرئيس لهذا التحالف في بغداد ومكاتب أخرى في دول التحالف المذكورة، وكان هذا التحالف يهدف إلى تبادل المعلومات الإستخباراتية بين وزارات الدفاع والأجهزة الأمنية لهذه الدول، علماً بأن هذا التحالف الرباعي كان قد تشكَّل عقب الإعلان الصادر من قيادة العمليات المُشتركة في العراق والتي أفصحت عن وجود تعاون أمني وإستخباراتي مفيد قائم بين العراق وروسيا الإتحادية وسوريا وإيران في بغداد للقضاء على تنظيم داعش الإرهابي ولكنه لم يصل إلى حد التعاون العسكري؛ فضلاً عن أن معالم التعاون الثنائي بين العراق وروسيا الإتحادية قد ظهرت من خلال مساعي رئيس الوزراء العراقي حيدر العبادي للإستعانة بالطيران الروسي لتوجيه ضربات مباشرة ضد مقرات وعناصر التنظيم المتواجدين على الأراضي العراقية[١٨] .

وفي شهر أيار / مايو من العام ٢٠١٥، أكد الرئيس الروسي فلاديمير بوتين خلال لقائه برئيس الوزراء العراقي حيدر العبادي (الذي زار موسكو رغم تلقيه توصيات من بعض القوى الدولية بالعدول عن هذه الزيارة) بأن العلاقات العراقية – الروسية أخذت تتطور وتتصاعد بصورة تدريجية خلال السنوات الأخيرة، مُشيراً إلى أنه على الرغم من صغر

حجم التبادل التجاري مع العراق، إلا أنه فاعلية هذا المجال إزدادت عشرة أضعاف في السنتين الأخيرتين، مُضيفاً إلى أن الإستثمارات التي تقوم بها الشركات الروسية في العراق تُقدر بمليارات الدولارات، كما صرح وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف عشية لقاء العبادي بالرئيس بوتين بأن روسيا الإتحادية ستعمل على تلبية جميع الطلبات والإحتياجات المُحتملة من الجانب العراقي، وستُساعد العراق على طرد التنظيمات والعصابات الإرهابية من أراضيه، ومن الجدير بالذكر، أن وزارة الدفاع العراقية كانت قد أعلنت في شباط / فبراير من العام ٢٠١٥ عن كفاءة وجودة الطائرات الهجومية الروسية المُستخدمة من طراز "سوخوي" والتي ساهمت في تحرير مناطق ومدن كبيرة في العراق من سيطرة تنظيم داعش الإرهابي، علماً أنهُ في وقت سابق، ووفقاً لمعطيات الهيئة الفدرالية الروسية للتعاون العسكري والتقني فإن العراق كان قد إحتل في العام ٢٠١٤ المرتبة الثانية بعد الهند من حيث حجم صادرات الأسلحة الروسية، وهو ما يُقدر بـــ ١١% من مجموع الصادرات العسكرية الروسية، وبذلك أصبحت روسيا الإتحادية ثاني أكبر مُصدر للأسلحة إلى العراق بعد الولايات المُتحدة الأمريكية[١٩] . وقد زودت روسيا الإتحادية الحكومة العراقية بـــ (٢٨) مروحية من طراز "صياد الليل" في الوقت الذي إشتدت به الحرب التي أطلقتها القوات العراقية ضد العصابات الإرهابية[٢٠] . ولم يقتصر الطموح الروسي في بناء العلاقات الثنائية مع العراق على التفكير بالمكاسب السياسية والامنية والعسكرية فحسب، بل يتعدى ذلك إلى السعي من أجل خلق شراكة إستراتيجية إقتصادية وتقنية تجلب عائداً إقتصادياً مُباشراً لها، لذلك فالمصالح الروسية ترتبط بالعراق من منطلق أنه بلد ذو قطاعات نفطية ومصادر للطاقة، فضلاً عن أن روسيا الإتحادية تُدرك جيداً بأن التحرك صوب العراق سيُحقق أهدافاً مرحلية ومُستقبلية في عموم المنطقة، إذ أن تقاربها مع العراق سيُمكنها من الترابط من المنطقة الممتدة من آسيا الوسطى إلى الشواطئ الشرقية للبحر الأبيض المتوسط، وفي المُقابل يسعى العراق إلى الإستفادة من العودة الروسية القوية للساحة الدولية لتوسيع

مساحة التحرك الخارجي بما قد يُسهم في تغيير مسار الأزمات الداخلية الأمنية والإقتصادية[٢١] .

إن المدة ما بين العامين (٢٠١٤ – ٢٠١٨) كانت مليئة بالظروف الأمنية والإقتصادية القاهرة في العراق، فكان لا بد للأخير من أن يتجه صوب القوى العالمية من أجل إستعادة الإستقرار الأمني الداخلي وتطوير الملاكات العسكرية فنياً وتقنياً. لذلك كانت لروسيا الإتحادية نصيب كبير ضمن مخططات الحكومة العراقية التي سعت حينها طرق أبواب متعددة من أجل إبعاد خطر تنظيم داعش الإرهابي الذي كان يُسيطر على مساحات كبيرة من الأراضي العراقية. وبالرغم من أن روسيا لم تكن البلد الوحيد الذي مدَّ يد العون إلى العراق في مواجهته لهذا التنظيم الإرهابي، إلا أنّها لم تتوانى في دعم العراق بحربه الصعبة من خلال تجهيز الجيش العراقي بالتقنيات العسكرية المتطورة، كما أسلفنا، ومن خلال إقامة تعاون أمني إستخباراتي متعدد الأطراف ما بين العراق وروسيا وسوريا وإيران. مُجملاً يمكن القول بأنه يجب الإستفادة من هذه الحقبة المريرة وعدَّها كتجربة قاسية مرت على العراق كدولة وشعب. وبالتالي فأنه يجب أن يكون لدى صناع القرار في العراق توازن في التعامل مع الدول الأخرى، لا سيما الإقليمية، والسعي بفتح آفاق تعاون جديدة مع هذه الدول، ومن ضمنها روسيا الإتحادية، من أجل إكمال الأسس التنظيمية السابقة وتوطيد العلاقات وتعزيزها بشتى السبل ليكون بذلك للعراق حلفاء إستراتيجيين أقوياء في المنطقة، مما يسهل عليه مستقبلاً تنظيم المجالات الأمنية والإقتصادية والسياسية وتطويرها.

الخاتمة

عندما نطّلع على تأريخ العلاقات العراقية – الروسية منذ عام ١٩٩١ نجد أن هناك الكثير من الصعوبات والعقبات التي حالت دول تعزيز أواصر هذه العلاقات، وعرقلت سير تطويرها، فمنذ بداية العقد الأخير من القرن الماضي، على سبيل المثال، كانت روسيا مُنشغلة بترتيب أوراقها وإعادة بناء نفسها من الداخل بعد أن ورثت الإتحاد السوفيتي الذي ترك عبئاً كبير عليها منذ سقوطه، إلا أن ذلك لم يمنع روسيا الإتحادية من مساندة العراق

وشعبه والوقوف بوجه العقوبات الأمريكية المفروضة على العراق آنذاك. ويمكن أن نوجز ما توصلنا إليه في الدراسة بالإستنتاجات الآتية:

١. إن العراق وروسيا الإتحادية كانا وما يزالان يكنان الود والإحترام المُتبادل في التعامل السياسي والأمني، وان طبيعة العلاقات بينهما، يمكن القول، بأنَّ الجزء الأكبر منها إقتصر على التعاون العسكري والتقني في المدة ما بين (٢٠١٤-٢٠١٨)، وذلك لما تضمنتهُ هذه الحقبة من ظروف أمنية غيرة مستقرة بالنسبة للعراق.

٢. إنَّ روسيا الإتحادية ترفض مبدأ أحادية القطبية الذي تتبناه الولايات المُتحدة الأمريكية، الأمر الذي قد يحفز دول المنطقة، ومن ضمنها العراق، للجوء إلى موسكو من أجل حل القضايا والنزاعات العالقة، وهذا ما شهدناه، عندما قام رئيس الوزراء العراقي حيدر العبادي بتلبية دعوة الرئيس الروسي فلاديمير بوتين الذي كان على أهبة الإستعداد لتلبية طلبات الأول بمساندة العراق وتسليح الجيش العراقي للقضاء على تنظيم داعش الإرهابي في البلاد.

٣. تعمل الولايات المُتحدة الأمريكية بالضغط على الحكومات العراقية منذ عام ٢٠٠٣ من أجل عدم إعادة إحياء العلاقات مع روسيا الإتحادية وذلك من خلال وضع العراقيل وإطلاق التحذيرات والتهديدات غير المنطقية في طريق أي إتفاق أو تعاون ثنائي يجمع بين العراق وروسيا، لذلك لم يكن بمقدور الروس معاودة ممارسة نشاطهم في مجالات النفط والطاقة بعد عام ٢٠٠٣ بصورة مباشرة.

٤. إن وصول الرئيس الروسي فلاديمير بوتين إلى سدة الحكم في روسيا قد غير كثير من نهج السياسة الخارجية الروسية، فروسيا كما أسلفنا بعد إنهيار الإتحاد السوفيتي كانت تعلق آمالاً كبير على الغرب والولايات المُتحدة الأمريكية من أجل النهوض بواقعيها الإقتصادي والسياسي المُنهارين، إلا ان ذلك لم يتحقق وأدرك الروس بزعامة بوتين ضرورة تغيير مسار البلاد نحو الإستقلال عن الرأي الغربي وفرض الهيمنة والمكانة الروسية على الساحة الدولية من جديد، ومن هنا جاءت المعارضة الروسية للقرارات الامريكية الصادرة بحق العراق في

مجلس الأمن الدولي كالعقوبات الإقتصادية في القرن الماضي، والحرب على العراق في عام ٢٠٠٣ .

٥. شهد العراق منذ منتصف العام ٢٠١٤ ولمدة إستمرت حوالي ثلاث سنوات حروب صعبة ودامية مع تنظيم داعش الإرهابي الذي سيطر على أجزاء واسعة ومفصلية من الأراضي العراقية، فلم يكن للعراق خيارات بديلة أو متنوعة في إختيار وتحديد طبيعة ونوع أطر التعاون والإتفاقيات مع الدول الاخرى، إذ كان الإطار الأمني وتسليح القوات يمتلك الأولوية في منهاج الحكومة العراقية في تلك الفترة، لذلك إتَّسمت العلاقات العراقية – الروسية بصبغة أمنية عسكرية تقنية خلال السنوات الأخيرة بما يفوق السنوات السابقة بعدة أضعاف من حيث حجم الواردات من الأسلحة الروسية.

٦. تسعى روسيا الإتحادية للتقرب من العراق بهدف تأمين نفوذها ومصالحها على طول المنطقة الممتدة من آسيا الوسطى وحتى الشواطئ الشرقية للبحر الأبيض المتوسط، بالمقابل، يرى العراق في روسيا عامل مهم لتوسيع مساحة التحرك الخارجي والذي بدوره يؤثر في عملية تغيير مسار الأزمات المحلية والإقليمية لصالحه.

الهوامش والمصادر

(١) وداد جابر غازي: طبيعة العلاقات العراقية – الروسية (دراسة تأريخية وسياسية)، مجلة مركز المُستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد (٢١)، الجامعة المُستنصرية، ٢٠٠٦، ص٢٢١ .

(٢) علي محمد عيدان الجبوري: العلاقات العراقية – الروسية (١٩٩١ – ٢٠١١)، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط١، آذار / مارس ٢٠١٢، ص١٩٠–١٩١ .

(٣) مثنى علي حسين المهداوي: أثر المُتغير الأمريكي في العلاقات الروسية – العراقية المُعاصرة، مجلة دراسات دولية، العدد (٤١)، مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية / جامعة بغداد، ٢٠٠٩، ص٣–٤ .

(□) يُنص هذا المشروع على أن تضع الأمم المُتحدة مراقبين على حدود العراق مع جيرانه وفي المطارات الأجنبية الكبرى للحيلولة دون تمكن النظام العراقي آنذاك من إستيراد المُعدات العسكرية، ويُسمح للدول المُجاورة للعراق بشراء النفط بأسعار مُنخفضة وذلك لتحفيزها على تنفيذ هذا المشروع، ويتم إيداع كل أو بعض عوائد هذه المُشتريات في حساب خاص يُمكن للعراق أن يستخدمهُ لشراء البضائع من هذه الدول وفي مُقدمتها الأردن وسوريا وتركيا... كما يُخول هذا القرار الولايات المُتحدة الأمريكية في أن تختار الشركات النفطية التي يحق لها التعامل مع العراق، وهذا الأمر لم يكن يُرضي الحكومة العراقية آنذاك أو الجهات الأخرى التي كانت تتعامل معها كروسيا الإتحادية. للمزيد حول هذا المشروه يُنظر، بشار فتحي جاسم

العكيدي: الموقف الروسي من الضغوط الأمريكية على العراق ١٩٩١ – ٢٠٠٣، مجلة دراسات إقليمية، العدد (١١)، جامعة الموصل، ٢٠٠٨، ص٣٦٣-٣٦٤ .

[٤] نورهان الشيخ: موقف الإتحاد السوفياتي وروسيا من الوحدة العربية منذ الحرب العالمية الأولى حتى اليوم، مواقف الدول الكبرى من الوحدة العربية: (٧)، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط١، كانون الثاني / يناير ٢٠١٣، ص١٨٣-١٨٤.

[٥] خلود محمد خميس: العلاقات الروسية – العربية (١٩٩١-٢٠١٣) وآفاقها المُستقبلية، مجلة العلوم القانونية والسياسية، العدد (١)، جامعة ديالى، ٢٠١٥، ص٦ .

[٦] عمار حميد ياسين: السياسة الخارجية الروسية حيال الخليج العربي لمرحلة ما بعد عام ٢٠٠١، مجلة العلوم السياسية، العدد (٥١)، جامعة بغداد، ٢٠١٦، ص٢٠٠ .

[٧] أحمد حسين شحيل: السياسة الروسية تجاه العراق ما بعد عام ٢٠٠٣، مجلة السياسة والدولية، العدد (١٠)، الجامعة المُستنصرية، ٢٠٠٨، ص١٤٣ .

[٨] عمار حميد ياسين: مصدر سبق ذكره، ص٢٠١ .

[٩] صفاء حسين علي: السياسة الخارجية الروسية تجاه الولايات المُتحدة الأمريكية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية، العدد (٦)، جامعة كركوك، ٢٠١٣، ص٣٦٣ .

[١٠] لمى مضر جريء الإمارة: المُتغيرات الداخلية والخارجية في روسيا الإتحادية وتأثيرها على سياستها تجاه منطقة الخليج العربي في الفترة ١٩٩٠ – ٢٠٠٣، أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ط١، ٢٠٠٥، ص١٣٤.

[١١] نزار إسماعيل الحيالي، عبد الحميد العيد الماوساوي: العلاقات الروسية – الأمريكية من الشراكة الإستراتيجية إلى المُنافسة الجيوسياسية (٢٠٠٠م – ٢٠٠٨م)، مجلة قضايا سياسية، العدد (١)، جامعة النهرين، ٢٠٠٩، ص٤٥-٤٦ .

[١٢] محمد الحاج حمود: سياسة العراق الخارجية منذ عام ٢٠٠٣، بغداد، مؤسسة بيت الحكمة، ٢٠١٨، ص١٣٣ .

[١٣] حميد نعمة عيدان جلود: دور المبادرات السلمية في إدارة العلاقات الدولية. روسيا الإتحادية أنموذجاً. مركز العراق للدراسات، ط١، ٢٠١٦، ص٢٢٢-٢٢٣ .

[١٤] بيداء محمود أحمد: العراق في الإستراتيجية الروسية، مجلة مركز المُستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد (٢٥)، الجامعة المُستنصرية، ٢٠٠٨، ص٢٤-٢٥ .

[١٥] وليد حسن محمد: الدور الدولي في محاربة الإرهاب في العراق... روسيا أنموذجاً، مجلة دراسات دولية، العدد (٦١)، مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية / جامعة بغداد، ٢٠١٥، ص٢٠٠ .

[*] تنظيم "داعش": هو أحد التنظيمات السلفية الجهادية التكفيرية القطبية التي أنتجتها الحركة الجهادية العالمية المُتصلة بالحركة الوهابية نسبةً إلى مؤسسها محمد بن عبد الوهاب، ويُعد هذا التنظيم واحداً من أبشع وأخطر التنظيمات الإرهابية التي شهدها العالم في العصر الحديث وأكثرها عنفاً ودمويةً، ويعود أصل تسميته إلى الأحرف الأولى من " الدولة الإسلامية في العراق والشام" والذي أطلقه التنظيم على نفسه في العام ٢٠١٣، ومن ثم تم تعديله إلى "الدولة الإسلامية" في العام ٢٠١٤، إلا أن الكثير من الأوساط الإسلامية والعربية ترفض تسمية هذا التنظيم الإرهابي بغير "داعش"، وكذلك الحال بالنسبة للأوساط الغربية ووسائل الإعلام الأجنبية التي تطلق عليه تسمية "ISIS" ، ويهدف هذا التنظيم إلى تأسيس "دولة الخلافة" الإسلامية

المزعومة وإستمالة أهل السنة والجماعة لأفكاره المتطرفة، وتكفير الشيعة وقتلهم وعدم قبول "توبة" من يقع منهم في قبضته، وكذلك تكفير وقتل كل من يعترض أو يعارض فكرياً أو مذهبياً أو بوجهة نظر تخالف منهجيته حتى لو كان من أهل السنة. لمعرفة المزيد حول هذا التنظيم الإرهابي، يُنظر: علي محمد حسن الخفاجي: تنظيم داعش: النشأة – التوسع – سبل المواجهة، مجلة القادسية للقانون والعلوم السياسية، العدد (١)، جامعة القادسية، ٢٠١٨، ص٣٥٧ .

(١٦) صفاء عبد الحميد: العبادي يُعيد إحياء صفقة السلاح مع روسيا، صحيفة العربي الجديد، ٢٠١٥/٥/١٤، ٠٤:٢٥ (بتوقيت غرينتش)، الموقع متوفر على الرابط الآتي: https://bit.ly/2F98sYD

(١٧) العبادي من موسكو: العلاقات العراقية – الروسية تدخل مرحلة التصاعد، قناة العالم، الخميس ٢٠١٥/٥/٣١، ١١:٥٨ (بتوقيت غرينتش)، الموقع متوفر على الرابط الآتي: https://bit.ly/2MGzn2n

(١٨) محمد الحاج حمود: مصدر سبق ذكره، ص١٣٤ .

(١٩) الرئيس بوتين يستقبل رئيس الوزراء العبادي: روسيا والعراق تعززان علاقاتهما في المجالين التجاري والعسكري، شبكة نهرين نت الإخبارية، ٢٠١٥/٥/٢٢، الموقع مُتوفر على الرابط الآتي: https://nahrainnet.net/?p=12618

(٢٠) وليد حسن محمد: مصدر سبق ذكره، ص٢٠٥ .

(٢١) حيدر علي حسين: العراق في الإستراتيجية الروسية، مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية، العدد (٢٢)، مركز جيل البحث العلمي، مارس (٢٠١٩)، ص٢٧–٢٨ .